

دراسة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية ديسمبر 1991 بالجزائر

كناي مخفي

أستاذ مساعد (أ) بقسم العلوم الاجتماعية

جامعة يحيى فارس بالمدينة

ملخص:

عرفت الجزائر في ديسمبر 1991 أول انتخابات تشريعية كرسّت مبدأ التعددية الحزبية في البلاد، وهي انتخابات المجلس الشعبي الوطني وأفرزت نتائجها فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الحزب الجديد الذي ينتمي إلى تيار الإسلام السياسي، الذي يعتبر الدين برنامجا سياسيا ومقوم لتعبئة الجماهير وسنحاول في هذا المقال تسليط الضوء على هذه الانتخابات من زاوية سوسيوسياسية عن طريق تحليل نتائج الانتخابات وفق المتغيرات السوسيولوجية والجيوسياسية والجهوية قصد الوقوف على أهم الخلفيات التي أفرزت هذه النتائج التي كرسّت ميلاد كائن سياسي جديد تمكن من تعبئة السواد الأعظم من الجزائريين.

الكلمات الدالة:

الانتخابات، الأحزاب السياسية، الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

Résumé:

L'Algérie connaît, en décembre 1991, les premières élections législatives qui consacrent le multipartisme. Les résultats donnent une large victoire au Front Islamique du Salut, qui est un nouveau parti s'inscrivant dans la mouvance de l'islam politique et dont le programme se réfère aux préceptes religieux, lesquels sont utilisés comme vecteur

essentiel la mobilisation de la population. Cette contribution analyse les résultats de ces élections d'un point de vue sociopolitique et ce à la lumière de variables sociologiques, géopolitiques et régionales, afin saisir les facteurs qui ont favorisés ces résultats pour un nouveau parti capable de mobiliser la majorité des algériens.

Mots Clefs:

Les élections, les partis politiques, front islamique du salut.

Summray:

In december 1991, Algeria witnessed the organization of the first legislative elections that embodied the principle of multi-party system in the country, resulting, hereby, in the victory of a new political party which belongs to the political islamist current.

In this article, we will attempt to shed light on those elections from the socio-political point of view, by analyzing their results according to the sociological, geo-political and regional variables in order to find out the rationale behind them.

Key Words:

The elections, political party, Islamic front of salvation.

مقدمة:

تعتبر تنظيمات الإسلام السياسي من أهم الظواهر الاجتماعية ذات البعد السياسي في الوطن العربي عامة، وهذا ما لاحظناه من خلال القدرة الهائلة لهذه التنظيمات في التعبئة الشعبية وما حدث مؤخرا في المشهد السياسي العربي دليل على ذلك ففي مصر تمكن تنظيم الإخوان المسلمين من تعبئة الجماهير في الانتخابات البرلمانية وفاز بأغلبية الدوائر الانتخابية ، كما فاز مرشح الإخوان المسلمين بالرئاسيات المصرية وأصبح رئيسا لمصر قبل الانقلاب عليه ، وهذه الأحداث جاءت تباعا لما يسمى بثورة 25 يناير 2011 التي استثمر فيها تنظيم الإخوان لتحقيق مكاسب انتخابية، نفس المشهد تقريبا لاحظناه في تونس بعد ما سمي بثورة الياسمين فازت حركة النهضة الإسلامية بالانتخابات التشريعية التونسية ، وهذا الحزب هو واحد من الأحزاب الإسلامية يتزعمه راشد الغنوشي أحد منظري حركات الإسلام السياسي، حتى في المغرب فاز حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي بالأغلبية في مجلس النواب بعد التوترات التي حدثت بمنطقة المغرب العربي وإعلان الملك لبعض الإصلاحات السياسية، وكانت الجزائر سباقة لهذه التجربة بعد فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتخابات المحلية ثم التشريعية بعد إقرار التعددية الحزبية كإصلاحات لتهدئة الوضع بعد أحداث أكتوبر 1988، ففي هذه الورقة البحثية سنحاول تحليل الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991 بالجزائر من وجهة نظر سوسيولوجية من أجل الوقوف على أهم الخلفيات السوسيوسياسية التي رسمت الخريطة الانتخابية في البلاد. حيث قسمنا الورقة إلى محورين أولا سوسيولوجية الانتخابات عامة من خلال التركيز على الجو السياسي والاجتماعي الذي أحاط بها ، وثانيا سوسيولوجية نتائج الانتخابات من خلال تحليل البعد السوسيوسياسي لهذه النتائج.

1. الانتخابات التشريعية ديسمبر 1991:

قبل التطرق للانتخابات التشريعية هناك مرحلة مهمة شهدت أحداثا على المستوى السياسي داخل الجزائر و خارجها، فقد كان المجتمع يعيش الكثير من التوترات خاصة على الصعيد الإيديولوجي، ففي البنية الداخلية كان المجتمع و كأنه يعيد بناء ثقافته و موروته الديني و حتى وإن تعارض ذلك مع الحداثة ومع القوانين والنظم الحديثة، أما على الصعيد الدولي فالتوترات التي شهدتها الشرق الأوسط كان ينظر لها من خلال أنصار الإسلام السياسي الحديث النشأة في ظل التعددية في الجزائر على أنها حرب بين الصليبيين و المسلمين.

1-1. سوسيولوجية الجو الداخلي:

بعد نجاح الجبهة الإسلامية في الانتخابات البلدية ورثت بلديات مشاكل عويصة نظرا للأزمة التي كانت تعرفها البلاد في مختلف المجالات. حيث وصلت الدرجة إلى أن بعض المتعاطفين مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ اعتبروا دخوله في الانتخابات المحلية خطأ جسيما و سوء تقدير للموقف السياسي و تطورات و أن الحزب لو أجل مفاجأته إلى الانتخابات التشريعية أو الرئاسية سيكون أحسن و أنفع له و للحركة الإسلامية بصفة عامة، فالتناقض الموجود هو أن المشاركة في الانتخابات يقضي بتسيير البلدية في ظل قوانين و مؤسسات النظام القائم، و هذا ما كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ترفضه منذ البداية، فأصبحت البلديات التي يسيطر عليها حزب الإنقاذ تعتبر دويلات داخل دولة، حيث وصل الأمر إلى حد رفض رئيس بلدية جندل بعين الدفلى استقبال رئيس الحكومة مولود حمروش، بحجة أن رئيس الحكومة سيكون مرشح حزب جبهة التحرير الوطني في الانتخابات التشريعية و ليس بصفته رئيسا الحكومة.⁽¹⁾

وكان مرشحو الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانوا ينوون الصدام مع النظام السياسي مسبقا في حالة عدم تطبيق سياستهم التي كانت تتنافى مع قوانين الجمهورية في الكثير من الأحيان فكانوا يفسرون تصرفاتهم بناءا على نصوص قرآنية يفسرونها في كثير من الأحيان تفسيراً سطحياً لقضاء الحاجة المرغوب فيها. فقد صرح عباس مدني لجريدة المنقذ لسان حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ في

¹. احميدة العياشي، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص، دار الحكمة ، الجزائر، 1992 .

نوفمبر 1990 « بالحوار سنغير النظام، و إذا تراجع الحوار فسيكون الجهاد »، و تابع مخاطبا الشعب الجزائري « يا شعب الجزائر موقفك حاسم، فإما النصر و إما الشهادة، و هذا العام سيكون عام إقامة الجمهورية الإلهية »⁽¹⁾، لم يكن حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ يستبعد العنف السياسي في مجابهته للنظام، و ذلك باستعماله مصطلحا دينيا و هو الجهاد في سبيل الدولة الإسلامية.

1-1-1. بداية الصدام و العنف بين النظام السياسي و الحزب الإسلامي:

كان القانون الانتخابي الصادر في أبريل 1991 الذي يحدد الدوائر الانتخابية و عدد المقاعد المطلوب شغلها في كل دائرة في إطار تجديد المجلس الشعبي الوطني، و قد وصل عدد الدوائر إلى 524 بعد ما كانت 292 دائرة⁽²⁾

وردا على هذا القانون هدد عباس مدني بالإضراب العام المفتوح، و صرح بأن الجيش الذي كان قد حذر الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الإضراب يحاول منع الجبهة من مواصلة الإضراب، وأن الجبهة الإسلامية ستحارب الجيش حتى الإبادة، و هذا بالدعوة إلى الجهاد إذا رفض رئيس الجمهورية إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، و كانت مطالب الجبهة الإسلامية لتوقيف الإضراب إعادة النظر في التقسيم الانتخابي لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة في وقت واحد مع الانتخابات التشريعية. و كان الإضراب عبارة عن تمرد مدني، فالشعارات كانت تتادي بإزاحة الرئيس و استبدال الدستور بالنصوص الشرعية و إقامة دولة إسلامية. حيث وزع بيان سري بعنوان « العصيان المدني أسسه، أطرافه و أساليبه »، حيث استمرت المسيرات في شوارع المجمعات الحضرية و ترديد شعارات الجهاد، و اندلعت صدامات بين الشباب المتظاهر و قوات الأمن في العديد من الشوارع، و كانت بداية للعنف السياسي بطريقة عامة في تاريخ الحركة الإسلامية.⁽³⁾ وواصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إضرابها حتى بداية شهر جوان، لكن العصيان تواصل رسميا بعد إعلان 22 نقطة و هي تعليمات إلى المناضلين و كأنها تعليمات حربية.

¹ . الياس بوكراع: الجزائر الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل، ط1، دار الفرابي، بيروت، 2003.

² . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 21 رمضان 1911هـ الموافق لـ 6 أبريل 1991.

³ . الياس بوكراع، مرجع سابق.

وتدخلت قوات الأمن لإخلاء الساحات و إعلان حالة الطوارئ، و تأجيل الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في 27 جوان إلى شهر ديسمبر⁽¹⁾، من خلال هذه الأحداث التي كانت بداية صراع وعنف سياسي بين النظام و الحركة الإسلامية ممثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ. فتجربة الانتخابات لم تقي بالغرض و كأن الجبهة الإسلامية تريد أن تمسك بزمام الأمور و ليس أن تكون مجرد مسيرة للبلديات تحت سيطرة النظام و النصوص القانونية التي تؤثر فيها جبهة التحرير الوطني الخصم الأول لحزب الإنقاذ، فالمطالبة بالرئاسة يعني أنهم يريدون السلطة المطلقة في تغيير نظام الحكم نحو دولة إسلامية، ويستندون إلى ذلك إلى التعبئة الشعبية التي وجدوها في الأحياء الفقيرة و المجتمعات الحضرية الكبرى

1-1-2. النتائج الأولى للصدام و مرحلة ما قبل الانتخابات:

قدم مولود حمروش استقالته بعد الأسبوع الثاني من الإضراب. و قد صرح بعد سنوات لقناة الجزيرة القطرية « أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ طالبت برحيل حكومته من الساحة السياسية و كان لها ذلك ».

وخلفه على رأس الحكومة سيد أحمد غزالي و هو مهندس في المحروقات متخرج من المدارس الفرنسية و شغل منصب مدير عام لشركة سوناطراك لمدة طويلة⁽²⁾، و لعل تعيين سيد أحمد غزالي كان هدفه تهدئة الأوضاع فالرجل تكنوقراطي ليس معروفا كسياسي في حزب جبهة التحرير الوطني و لا ينتمي إلى المؤسسة العسكرية مثل سابقه مولود حمروش على أمل أن يهدأ الوضع الاجتماعي والسياسي المضطرب.

وفي الجهة المقابلة أي الجبهة الإسلامية للإنقاذ جرى اعتقال عباس مدني و علي بلحاج زعيما الحزب بعد الندوة الصحفية المشهورة التي هدد فيها علي بلحاج بحمل السلاح متحديا رئيس الجمهورية ووزير الدفاع على مسمع الجميع و ذكرهما باسميهما « الشاذلي و نزار » و قد خلف عباسي وبلحاج شخصيتان معتدلتان محسوبتان على تيار الجزارة، هما محمد السعيد (لونيس بلقاسم) و عبد القادر حشاني، و قرر المكتب التنفيذي للجبهة الإسلامية للإنقاذ بقيادة حشاني

¹. نفسه،

²، ناصر جابي: الجزائر الدولة و النخب، الشهاب، الجزائر، 2008.

الاستعداد لدخول الانتخابات التشريعية، و لكن سرعان ما اعتقل محمد السعيد بسبب خطبة تهديدية ألقاها في صلاة الجمعة، وأطلق سراحه قبيل الانتخابات التشريعية، وقررت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الدخول رسميا في الانتخابات التشريعية في 14 ديسمبر 1991 بعد يومين من انطلاق الحملة الانتخابية.⁽¹⁾

1-1-2. المتغيرات الدولية:

تميزت السياسة الخارجية للجزائر في عهد الشاذلي بن جديد بتراجع الاهتمام بقضية الصحراء الغربية على المستوى المغربي، و يعود ذلك إلى رغبة الجزائر في التخفيف من صراعها مع المغرب الأقصى بهدف توجيه الأموال إلى البناء الداخلي بدل الإنفاق العسكري بعد انهيار أسعار النفط، ولكن الحدث الأهم هو حرب الخليج التي نشبت بعد غزو العراق للكويت، فقد جاءت في وضع خاص بالنسبة للجزائر بفعل صحة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ و ضغوطه، و قد نددت الجزائر باعتداء العراق على بلد شقيق هو الكويت، لكنها في نفس الوقت رفضت استعانة بعض الدول العربية بأمريكا لضرب العراق و ما ميز الأزمة الدولية هو استغلالها من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ لدعم نفوذها الشعبي.⁽²⁾

وأصبح للجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد إقليمي حيث أنه بعد حرب الخليج اجتمعت عدة وفود إسلامية من بلدان أسيوية و أوربية و إفريقية في السودان بمبادرة من حسن الترابي على أمل إنشاء دولة إسلامية عالمية، حيث شارك في المؤتمر باكستانيين، فليبيين وماليزيين وأفغان وجزائريين وكذلك ممثلين لعدة دول عربية، وكان حسن الترابي هو الأمين العام للمؤتمر وكان عباسي مدني وعلي بلحاج عضوين في الأمانة العامة للمؤتمر ، التي تتكون من 15 عضوا مهمتهم تنفيذ توصيات المؤتمر⁽³⁾ ، وبذلك استفادت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الوضع الدولي خاصة حرب الخليج، حيث لقي العراق تضامنا كبيرا من الشعب الجزائري ،الذي نظم مظاهرات ضخمة وردد شعارات مؤيدة للعراق ورئيسه صدام حسين و مناوئة للولايات المتحدة والحلفاء، هذه الشعارات التي

¹. الياس بوكراع، مرجع سابق،

². د. رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011.

³. الياس بوكراع، مرجع سابق

كانت ذات مرجعية دينية مثل «لا إله إلا الله والحلفاء أعداء الله» واستعداد الكثير من الجزائريين للذهاب للجهاد في العراق على حد تعبيرهم، فأدرجت الجبهة الإسلامية موقفها وفق موقف الجماهير للاستثمار في التعبئة الانتخابية .

2. سوسيولوجية نتائج الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991:

رغم الظروف المذكورة آنفا دخلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الانتخابات التشريعية بدون قيادتها المتمثلة في عباس و بلحاج الموقوفين، و لكن أحد تيارات الجبهة الإسلامية الأكثر اعتدالا و هو الجزائر بقيادة عبد القادر حشاني فضل الدخول في الانتخابات التشريعية التي كانت نتائجها مفاجئة للنخبة الحاكمة و حتى الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تتوقع هذا الكم الهائل من المقاعد ⁽¹⁾، و كأن قانون الانتخابات سن لإنجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ وليس لتدعيم بقاء جبهة التحرير الوطني في الساحة السياسية، فقد حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 188 مقعد، ثم جبهة القوى الاشتراكية على 25 مقعد و حلت جبهة التحرير الوطني في المرتبة الثالثة بـ 16 مقعدا، ثم المترشحون الأحرار بـ 3 مقاعد ⁽²⁾، عندما نتأمل في هذه النتائج نرى بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ فازت بنسبة عالية جدا، و احتلت جبهة التحرير الوطني المركز الثالث بـ 16 مقعدا أي أنها لم تحقق حتى $\frac{1}{10}$ من عدد المقاعد المحصل عليها من طرف الجبهة الإسلامية، لكن الحقيقة غير ذلك فعدد الأصوات لم يعكس عدد المقاعد و نستنتج في الجدول الآتي غرابة النتائج.

. سليمان الرياشي وآخرون: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية،

¹بيروت، 2001.

². الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الأول، السبت 28 جمادى الثانية 1412 هـ الموافق لـ 4 جانفي 1992م.

**جدول يبين معدل عدد الأصوات لكل مقعد حسب الأحزاب السياسية في الانتخابات التشريعية
ديسمبر 1991:**

الحزب	عدد الأصوات المحصل عليها	عدد المقاعد المحصل عليها	نسبة عدد الأصوات لكل مقعد
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	3260222	188	17342
جبهة القوى الاشتراكية	510661	25	20426
جبهة التحرير الوطني	1612947	16	100810

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الأول، 4 جانفي 1992.

من خلال الجدول يتضح لنا أن عدد المقاعد لا يعكس عدد الأصوات المحصل عليها وبذلك فإن التمثيل لا يعكس الشعبية التي يتمتع بها كل حزب، حيث أن معدل عدد الأصوات التي تحصل عليها حزب جبهة التحرير الوطني للمقعد الواحد هي حوالي 6 مرات أكثر من معدل عدد الأصوات مقابل مقعد واحد للجبهة الإسلامية للإنقاذ، أي أن مقعد واحد للأفان يقابله 6 مقاعد للجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما أن جبهة التحرير الوطني حصلت على ثلاثة أضعاف عدد الأصوات المحصل عليها من حزب جبهة القوى الاشتراكية، لكن عدد مقاعد جبهة التحرير الوطني تقريبا نصف عدد مقاعد المحصل عليها من جبهة القوى الاشتراكية وهذا يعني أن حزب جبهة التحرير الوطني هو أكبر المتضررين من قانون الانتخابات المؤرخ في 15 أكتوبر 1991، و خاصة في 84-1 التي تنص على أن تمثل كل دائرة انتخابية بمقعد واحد⁽¹⁾، و لكن دون مراعاة الفرق في عدد الناخبين، و هذا ما أثر على جبهة التحرير الوطني، حيث يظهر لنا من خلال عدد

¹. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، الأربعاء 08 ربيع الأول 1412 هـ الموافق لـ 16 أكتوبر 1991.

المقاعد أنها انهزمت هزيمة كبرى لكن من خلال عدد المواطنين الذين انتخبوا على الحزب القديم فإن الهزيمة كانت خفيفة أي تحصلت على نصف أصوات الجبهة الإسلامية.

2-1. التوزيع الجيوسياسي لمناطق نفوذ الأحزاب المشاركة:

على غرار الانتخابات المحلية التي جرت في شهر جوان سنة 1990، نلاحظ تأثير التوزيع الجغرافي على نتائج الانتخابات التشريعية، و نبين ذلك من خلال تقسيم مناطق نفوذ الأحزاب السياسية المشاركة وخاصة القوى السياسية التي تحتل المراتب الثلاثة الأولى.

2-1-1. التجمعات الحضرية الكبرى:

حيث نبدأ من العاصمة التي شهدت حراكا سوسيوسياسيا في مرحلة ما بين الانتخابات المحلية والتشريعية، حيث حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 15 دائرة انتخابية أي 15 مقعد من أصل 21 دائرة انتخابية، وبقيت مؤهلة للدور الثاني في 6 دوائر انتخابية، أي أنها كانت مرشحة أن تفوز بنسبة 100% في الدور الثاني، في حين نجد غياب تام لبقية الأحزاب، فلم تحصل جبهة التحرير الوطني على أي دائرة انتخابية، و لم تكن مرشحة في الدور الثاني للحصول على أي دائرة، فقد بقي الصراع مقتصرًا على الجبهة الإسلامية للإنقاذ و جبهة القوى الاشتراكية، ما عدا دائرة انتخابية واحدة وهي المدنية حيث كانت المنافسة تقتصر على مرشحين إسلاميين هما حماس و الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أما في قسنطينة فقد حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 8 دوائر أي 8 مقاعد من أصل 10 دوائر، حيث بقيت تتنافس على مقعدين مع جبهة التحرير الوطني، و كان مرشحو الجبهة الإسلامية للإنقاذ الأقرب للظفر بالمقعدين نظرا لحصولهما على عدد أكبر من الأصوات مقارنة بمرشحي حزب جبهة التحرير الوطني. أما في وهران فقد حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 11 دائرة أي 11 مقعد نيابيا من أصل 14، و بقيت تتنافس على 3 مقاعد مع جبهة التحرير الوطني في الدور الثاني، مع تقدم مرشحي الجبهة الإسلامية للإنقاذ على مرشحي جبهة التحرير الوطني في عدد الأصوات.⁽¹⁾

¹. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الأول، السبت 04 جانفي 1992.

تحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أكبر المدن الجزائرية على الأغلبية المطلقة في الدور الأول، حيث ركز خطابها على الاستثمار في المشاكل الاجتماعية لسكان التجمعات الحضرية الكبرى، عبر المساجد والمؤسسات المدرسية و الجامعية، و ادعت الجبهة تقديم حلول جاهزة لمشكلات الوسط الحضري، كالنقل المدرسي و أزمة السكن و انحلال الأخلاق و الغزو الثقافي، و رفع المظالم الاجتماعية التي تنسب كلها في الخطاب الإسلامي إلى الدولة الكافرة، رغم أن الدين المعلن في الدستور هو الدين الإسلامي.⁽¹⁾

2-1-2. المناطق الداخلية الوسطى (الشلف، البليدة، عين الدفلى، المدية، غليزان):

ركزنا على هذه الولايات نظرا لقربها من العاصمة و للعنف السياسي الدموي الذي عرفته فيما بعد، حيث أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ حصلت في ولاية الشلف على 9 دوائر انتخابية أي 9 مقاعد من أصل مقعدا 11، و بقيت دائرتان انتخابيتان تتنافس عليها مع جبهة التحرير مع تقدم مرشحي الجبهة الإسلامية في كلتا الدائرتين، أما في ولاية البليدة حصلت كذلك الجبهة الإسلامية على 9 مقاعد من أصل 12 مقعدا، وبقيت تتنافس على 3 مقاعد مع جبهة التحرير الوطني مع تقدم مرشحي الجبهة الإسلامية، أما بولاية المدية فقد حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 9 مقاعد من أصل 12 دائرة انتخابية، و بقيت تتنافس مع جبهة التحرير الوطني على 3 مقاعد مع تقدم مرشحي الجبهة الإسلامية للإنقاذ دائما، أما بولاية عين الدفلى فقد حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 8 مقاعد (دوائر انتخابية) من أصل 9 مقاعد، و بقيت تتنافس في الدور الثاني على دائرة مليانة مع مرشح جبهة التحرير الوطني مع تقدم لمرشح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أما في ولاية غليزان فقد تحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 8 مقاعد (دوائر انتخابية) من أصل 9، و بقي يتنافس مرشح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في دائرة مازونة مع مرشح جبهة التحرير الوطني مع تقدم مرشح الجبهة الإسلامية. وستوضح النتائج في الجدول الآتي.

¹. خليل أحمد خليل: سوسيولوجيا الجمهور الديني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2005.

جدول يبين توزيع المقاعد في الولايات الداخلية الوسطى حسب الأحزاب السياسية في الدور الأول و المرشحين للدور الثاني:

المجموع	عدد المقاعد المتنافس عنها في الدور الثاني		عدد المقاعد في الدور الأول		النتائج
	FLN	FIS	FLN	FIS	الولاية
11	02		00	09	الشلف
12	03		00	09	البلدية
12	03		00	09	المدينة
09	01		00	08	عين الدفلى
09	01		00	08	غليزان
53	10		00	43	المجموع

المصدر: الجريدة الرسمية لـ 04 جانفي 1992.

نلاحظ السيطرة التامة للجبهة الإسلامية للإنقاذ في هذه الولايات، حيث حصدت أغلبية المقاعد في الدور الأول، و مرشحة بقوة لتحصل على باقي المقاعد، في حين أن جبهة التحرير الوطني فشلت في كل هذه الولايات ذات الطابع الريفي الفلاحي من الحصول حتى على مقعد واحد في الدور الأول، وقد حصدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الأغلبية في جميع هذه الولايات الوسطى، و الجدول الآتي يبين نسبة المصوتين للجبهة الإسلامية للإنقاذ حسب الولاية.

جدول يبين توزيع المصوتين للجبهة الإسلامية للإنقاذ حسب الولاية:

الولايات	نتائج ج إ	عدد الأصوات المحصل عليها من طرف الجبهة الإسلامية	عدد الأصوات المعبر عنها	النسبة المئوية
الشلف		99326	173949	57,10%
البلدية		152195	260509	57,54%
المدينة		103377	173751	59,50%
عين الدفلى		77091	138920	55,49%
غليزان		72860	120245	60,59%
المجموع		504849	867374	58,20%

المصدر: الجريدة الرسمية لـ 04 جانفي 1992.

يتبين من خلال الجدول أن هذه الولايات الوسطى أغلب سكانها صوتوا لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ فمحورها السياسي إذا رجعنا إلى مرحلة تكوين الدولة الجزائرية هي في موقف المعارضة، فهذه الولايات كانت تمثل الولاية الرابعة التاريخية، التي كان على رأسها يوسف الخطيب على الرغم من أن هذا الصراع قد تداركته مرحلة بناء الدولة الجزائرية وتناساه الكثيرون، لكن رجع إلى الواجهة في أول موقف ضد النظام القائم. ثم أن هذه الولايات معروفة بتقاليدها البعيدة نوعا ما عن الحداثة، و قد استثمرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ هذا الجانب، لأن الجبهة في خطابها كانت تعتبر الإسلام هو أيديولوجيتها، حيث كانت تهدف إلى تقديم بديل عام و شامل لكل

المسائل الإيديولوجية، السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية في إطار الإسلام و وفقا لتعاليم القرآن و السنة⁽¹⁾، كما أن هذه المناطق تتميز بالنشاط الفلاحي، فأغلب تجمعاتها السكانية هي قرى اشتراكية يقطنها الفلاحون الذين يعملون في المجموعات أو الوحدات التابعة للثورة الزراعية، لكن صدور القانون الذي يلغي تأميم الأراضي و إرجاعها لملاكها الأصليين مشترطة أن تكون محافظة على طابعها الزراعي⁽²⁾، حدد موقف سكان هذه المناطق من النظام لذلك أصبح هؤلاء السكان ينظرون للنظام السياسي و الحكومة التي يرأسها مولود حمروش المحسوب على حزب جبهة التحرير الوطني خصما لهم و لسياسة الثورة الزراعية، وبذلك يكونوا قد اختاروا الجبهة الإسلامية للإنقاذ كبديل للنظام القائم.

2-1-3. مناطق الإثنية اللغوية والعرقية:

على غرار الانتخابات المحلية لم تتحصل الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أي دائرة انتخابية في ولايتي بجاية و تيزي وزو المعروفتين بسيطرة الأحزاب المحلية RCD و FFS، و حتى في المناطق التي يقطنها السكان الأمازيغ في الولايات المجاورة كالبويرة سطيف و بومرداس.

¹. الياس بوكراع، مرجع سابق، .

². الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، 01 جمادى الأولى 1411 هـ الموافق لـ 18 نوفمبر 1990.

جدول يبين توزيع المقاعد المحصل عليها في منطقة القبائل و الولايات المجاورة حسب الأحزاب السياسية:

عدد المقاعد	عدد المقاعد في الدور الأول			عدد المقاعد المرشح لها في الدور الثاني			مجموع المقاعد في الولاية
	FLN	FFS	FIS	FLN	FFS	FIS	
بجاية	00	11	00	01	00	01	12
تيزي وزو	00	12	00	00	04	00	16
البويرة	06	01	00	01	02	00	09
بومرداس	06	00	00	05	04	00	11
سطيف	13	01	00	04	02	02	18
المجموع	25	25	00	11	12	03	66

المصدر: الجريدة الرسمية لـ 04 جانفي 1992.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الإثنية اللغوية و الجهوية لعبت دورا هاما في تحديد نتائج الانتخابات في هذه المناطق، ففي ولاية بجاية حصدت جبهة القوى الاشتراكية 11 مقعدا من أصل 12، فيما بقي مقعد واحد يتنافس عليها كل من الجبهة الإسلامية للإنقاذ و جبهة التحرير الوطني بدائرة خراطة، قد يرجع ذلك إلى الرمزية التاريخية للمنطقة في أحداث ماي 1945، ثم أن مرشح جبهة التحرير الوطني هو محمد بشير بومعزة و هو شخصية لها وزنها، أما بولاية تيزي وزو فقد حصلت جبهة القوى الاشتراكية على 12 مقعدا من أصل 16، وبقيت تتنافس على 4

مقاعد مع التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية، و بذلك فالأحزاب المحلية قد حسمت نسبة المقاعد بنسبة 100%، أما في ولاية البويرة فقد حصلت على مقعد واحد في دائرة حيزر، و بقيت تتنافس على مقعدين في دائرة البويرة و مشدالة و كل هذه المناطق أغلب سكانها أمازيغ يتحدثون اللغة الأمازيغية، أما في سطيف فقد تحصلت جبهة القوى الاشتراكية على 01 مقعد واحد في بني ورتيلان، و بقيت تتنافس على مقعدين في كل من حمام قرقور و بوعنداس، و هذه الدوائر معروفة بخصائصها اللغوية الأمازيغية، أما ما يلاحظ هو حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلب المناطق التي يسكنها العرب، و عدم حصول جبهة التحرير الوطني على أي مقعد في هذه المناطق إضافة إلى أنها مرشحة للتنافس على 03 مقاعد من أصل 16 مقعد بقي للدور الثاني. فقد وجد سكان القبائل فرصة الانتخابات التشريعية لتأكيد رفضهم المطلق للنظام السياسي الذي رفض الاعتراف بخصوصيتهم اللغوية و كذلك رفض التيار الديني الراديكالي الذي يولي اللغة العربية الأهمية الكبرى و تهيمش اللغة الأمازيغية التي تعتبر مطلبا جوهريا لسكان المنطقة، و حتى من ناحية المناصب القيادية في الدولة، خلال مرحلة حكم الحزب الواحد فلا نجد القبائل لا في منصب الرئيس و لا وزير دفاع و لا الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني رغم أن الحزب كان يعج بالمناضلين الذين تنبأوا بمناصب قيادية في الثورة على غرار آيت أحمد، كريم بلقاسم و عبان رمضان، و لا نجد إلا قاصدي مباح في منصب رئيس الحكومة، و كان في عهد هواري بومدين رئيسا لجهاز الأمن العسكري أحد أهم أجهزة الجيش، لكن المواقع التي شغلها لم تكن في إطار التوازن الإثني ولكن بسبب علاقاته المتميزة مع دوائر الحكم، و كان متشددا ضد أي محاولة عصيان في منطقة القبائل، مما دفع البعض بوصفه خائنا للقضية الأمازيغية⁽¹⁾، أما ولاية غرداية التي تتميز بالإثنية العرقية و اللغوية فلم تحصل الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلا على مقعد واحد نفس عدد المقاعد التي تحصلت عليه جبهة التحرير الوطني أي مقعد واحد، فيما تحصل المترشحون الأحرار على 03 مقاعد في دوائر القرارة، بريان و بونوة⁽²⁾، و مرد ذلك أن العصبية القبلية التي لها مرجعية إثنية أو عرقية كانت أكثر تأثيرا من الولاءات الحزبية.

1. رياض صيداوي، مرجع سابق، ص 21 رياض صيداوي: صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر الحزب الجيش

الدولة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2000..

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الأول، السبت 28 جمادى الثانية 1412 هـ الموافق 4 جانفي 1992م.

2-1-4. المناطق الجنوبية:

كانت نسبة التصويت لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في المناطق الجنوبية جد ضعيفة والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول يبين توزيع المقاعد بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ و جبهة التحرير الوطني في المناطق الجنوبية:

عدد المقاعد	عدد المقاعد في الدور الأول		عدد المقاعد المرشح لها في الدور الثاني		مجموع المقاعد في الولاية
	FLN	FIS	FLN	FIS	
أدرار	00	03	06	05	09
إليزي	00	03	00	00	03
تمنراست	00	02	00	00	02
تندوف	00	00	01	01	02
المجموع	00	08	07	06	16

المصدر: الجريدة الرسمية لـ 04 جانفي 1992.

نلاحظ أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تحصل على أي مقعد (دائرة انتخابية) في الولايات الجنوبية الأربعة في الجدول عكس جبهة التحرير الوطني التي حصلت على أغلب المقاعد في هذه الولايات، و قد يرجع ذلك إلى خصوصية الدوائر الانتخابية و قلة عدد الناخبين في بعضها،

فمثلا في الدائرة الانتخابية لبرج باجي مختار بأدرار فقد تحصل مرشح جبهة التحرير الوطني « بابا أحمد» على 272 صوتا فقط تحصل بموجبها على مقعد نيابي بنسبة 53,13%⁽¹⁾، و هذا عدد ضئيل جدا مقارنة ببعض الدوائر فيالشمال، إضافة إلى بعد سكان الجنوب عن الحراك السياسي التي تشهده المناطق الشمالية حيث انتشر الفكر السلفي و فكر الإسلام السياسي التي رعته الحركة الإسلامية، وأخرجته الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى ميدان الانتخابات، إضافة إلى تقاليد سكان الصحاري أو الصحراء التي تركز على العصبية القبلية وسيادة النظام الأبوي، حيث ينظم البدو في قبائل و عشائر و بيوتات تجمعهم عصبية لأصولهم وروابطهم الدموية إلى درجة تغلب روح الجماعة على النزعة الفردية، و تأخذ بعين الاعتبار فروقات الجنس والسن ⁽²⁾، لذلك ربما سكان هذه المناطق بالمحافظة على تقاليدهم حافظوا على انتمائهم السياسي أو الانتخابي لجبهة التحرير الوطني التي يعرفونها كحزب حاكم منذ الاستقلال، فمن الصعب تبديلها بسهولة بحزب جديد خاصة إذا كان المرشحون في حزب جبهة التحرير الوطني من أعيان المنطقة.

2-2. سوسيولوجيا الشخصيات المؤثرة في الانتخابات:

كرست الدولة الجزائرية فلسفة القيادة الجماعية، فحتى قبل تكوين الدولة أثناء الثورة الجزائرية التي لم تعرف قائدا واحدا، فكان مبدأ القيادة الجماعية يعتبر كعقيدة، و مناهضة عبادة الشخصية هي التي عصفت بمصالي الحاج كقائد للحركة الوطنية، و حتى أحمد بن بلة أثناء فترة حكمه جمع مسؤوليات عديدة في يده، و كان يؤسس لعبادة شخصيته، و يبرر زعماء حركة 19 جوان 1965 انقلابهم عليه بهذه المبررات، و لم تعرف الجزائر المستقلة قائدا فعليا يكرس سلطة الزعيم إلا الرئيس هواري بومدين، حيث تحكم في الجيش، و تميزت مرحلة حكمه بطغيان شخصيته على كافة الحياة السياسية⁽³⁾، لكن سلطة رئيس الجمهورية كزعيم لم تستمر مع الشاذلي بن جديد، الذي كرس قيادة حزب جبهة التحرير الوطني للبلاد، لذلك كان الموروث السياسي لدى الشعب الجزائري هو التركيز على الهيكل و ليس على الأشخاص، و قد أثرت هذه الذهنية على أكبر الشخصيات التي خاضت الانتخابات التشريعية في 12 ديسمبر 1991. حيث نجد شخصيات ثقيلة من حزبي

¹. المرجع السابق.

². حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

³. رابح لونيسي، مرجع سابق، ص .

جبهة التحرير الوطني و الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تتمكن من إحراز مقعد في الدور الأول، و تعتبر ولاية سكيكدة كأبرز مثال على فشل شخصيات ثقيلة في إحراز مقعد نيابي، حيث أنه في الدائرة الانتخابية بسكيكدة 2 فشل الرقم واحد في الجبهة الإسلامية للإنقاذ عبد القادر حشاني في الظفر بمقعد بل إنه تحصل على عدد أقل من الأصوات مقارنة بمنافسه في جبهة التحرير الوطني، أما في دائرة القل فلم يتمكن لا رابح كبير قيادي في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ و السعيد بوحجة قيادي في حزب جبهة التحرير الوطني (رئيس المجلس الشعبي الوطني في العهدة البرلمانية 2017 - 2018) من الظفر بمقعد، أما في عين القشرة فلم يتمكن رئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش من تحقيق نسبة أصوات تؤهله للفوز بمقعد الدائرة، و حصل على عدد أصوات أقل من منافسه في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما فشل عبد القادر بلعياط قيادي حزب جبهة التحرير الوطني في دائرة المعاريف ولاية مسيلة وعليوي محمد في دائرة بريزينة ولاية البيض، و ضرباني لخضر في بوحجار ولاية الطارف، والصادق بوقطاية في دائرة المراهنة ولاية سوق أهراس، و جمال ولد عباس في دائرة عين الكيحال ولاية عين تموشنت، و عمار تو في دائرة سيدي بلعباس⁽¹⁾، و كلهم قيادات بارزة في حزب جبهة التحرير معروفة على المستوى الوطني.

خاتمة:

من خلال ما سبق نستخلص أن حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ تمكن من تعبئة عدد هائل من الناخبين الذين صوتوا لصالحه في الانتخابات التشريعية، نظرا لاعتماده على الخطاب النقدي الموجه ضد النظام اعتمادا على المرجعية الدينية ، وقد ساهمت في رسم خارطة الانتخابية عدة عوامل سياسية تمثلت في الحراك السوسيو سياسي الذي أفرزته نتائج الانتخابات المحلية التي كرس فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حاولت تطبيق برامجها التي اصطدمت بتشريعات وتنظيمات الدولة ، كما أن الأحداث الدولية مثل اندلاع حرب الخليج التي وظفت في الخطاب السياسي للحزب، أما المعطيات الإثنية فقد لعبت دورا مهما في رسم خارطة الانتخابية فمناطق الإثنية اللغوية والمذهبية لم تعترف بالكائن السياسي الجديد وبقيت وفيه لرموزها مثل منطقة القبائل ، أما العوامل السوسيو جغرافية فحددت إلى حد كبير نتائج الانتخابات في المناطق الشمالية حيث

¹. الجريدة الرسمية، 1992/01/04.

التجمعات الحضرية فقد حصدت الجبهة الإسلامية الأغلبية نظرا للظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكانها والتي يحملون نتائجها للنظام وعلى رأسه الحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني المنافس الأبرز للجبهة الإسلامية ، أما المناطق الجنوبية فبقيت وفية للحزب الحاكم نظرا لسيطرة النظام القبلي الذي يسير غالبا على الولاء المطلق تحت غطاء النظام الأبوي ، أما الشخصيات فلم يكن لها تأثير مسجل في مختلف التشكيلات السياسية .